

التطور التاريخي لجريمة الغش

د. فاطمة بحري

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة تيارت

1. مقدمة:

تجد الدراسة التاريخية فائدة علمية في المجال القانوني، فلا يستطيع الباحث في هذا المجال من العلوم أن يتفهم القواعد القانونية المعمول بها على الوجه الصحيح إلا إذا أرجعها إلى جذورها التاريخية وأصل نشأتها وتتبع تطورها.

تعتبر جريمة الغش من أقدم الجرائم التي عرفها الإنسان وارتبطت بتجارة الأغذية، لذا عرفت مواجهة قانونية تنهى وتعاقب عليها في جميع القوانين القديمة منها والحديثة، ولقد مرت هذه القوانين بعدة مراحل، وذلك من أجل حماية المصلحة الاقتصادية للدولة، ثم حماية الطرف الضعيف في علاقة التعاقد وذلك على حسب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مر الزمن.

ظهرت قواعد الحماية المذكورة في معظم التشريعات القديمة كالتشريعات الفرعونية والبابلية والرومانية، كما عنت الشريعة الإسلامية الغراء بوضع قواعد ووسائل للحماية من الغش ومن الخداع أيضا، واستمدت التشريعات الحديثة أهم قواعد الحماية وطورها على حسب تطور مجتمعاتها، فإلى أي مدى أولت التشريعات العناية بالحماية من الغش عبر العصور؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث نتناول في الأول تطور الحماية من الغش في التشريعات القديمة، ثم نعرض في المبحث الثاني إلى الحماية من الغش في شريعة الإسلامية، وفي المبحث الثالث نتناول مدى التطور لقوانين الحماية من الغش في التشريعات الحديثة على النحو الآتي:

2. المبحث الأول: التطور التاريخي للحماية من الغش في التشريعات القديمة

لقد اهتم الإنسان منذ القدم بتنظيم حياته عن طريق وضع قواعد ترسم

حدود معاملاته وتلزمه وباقي أفراد مجموعته بعدم المخالفة، بل عاقب كل من يحاول مخالفتها وذلك في شتى الميادين، وأهم ما كان يهتم به المشرع في النظم القديمة الحياة الاقتصادية وكيفية تحقيق الكفاف، ومنع الممارسات التي تشكل اعتداء على المصالح العامة للأفراد، وعليه سنحاول التطرق إلى مدى الحماية الجنائية من جرائم الغش في المجتمعات القديمة التي اهتمت بتجريم الغش ووضعت له عقوبات شديدة.

ففي الحضارة المصرية القديمة كان الواجب على كل مصري أن يقدم للسلطة القضائية إقراراً يتضمن اسمه ومهنته أو حرفته، وإذا ما تبين من فحص هذا الإقرار ورود بيانات غير صحيحة أو ثبت وجود تزوير فيه أو ثبت أن مهنته غير مشروعة فإن هذا الشخص يعاقب بالإعدام. وإذا حصل الغش في العملات والموازين والمقاييس والمعايير، فإن العقوبة هي قطع اليد، ويظل التصرف إذا اكتشف القاضي غشاً في رهن أو بيع أو هبة؛ كما لا يجوز خلط السلع بشيء يغير من خصائصها ولا يبيع السلع الرديئة على أنها جيدة، ولا يبيع سلعة ذات وزن أقل من الوزن المتفق عليه، ولا شيئاً أخفيت عيوبه، ويصادر الملك أموال التاجر الغشاش وكذا سلعه المغشوشة¹.

ومن بين الشرائع القديمة قانون مانو الهندي الذي يحظر الغش في المبيع أو في ذاتيته أو كميته²، ووصفهم باللصوص الظاهرون؛ كما اعتبر من الغش ممارسة الأطباء والجراحين لعملهم بطريقة رديئة ويعاقبون بغرامة، ويدخل في الغش أيضاً من يخلط بضائع رديئة بأخرى جيدة، ومن يدفع المشتريين لدفع نفس الثمن لأشياء ذات صفة مغايرة بعضها جيد والآخر رديء ويعاقب بالغرامة؛ غير أن الصانع الذي يرتكب غشاً يأمر الملك بتقطيعه إرباً باستخدام الأمواس لأنه يعتبر أكثر الماكرين فساداً³.

وعند الرومان اهتم المشرع بالمستهلك خاصة عند تعرض الإمبراطورية إلى أزمات، فكان الأباطرة يعملون على تفادي هذه الأزمات بإصدار القوانين خاصة عندما أدت الأزمات الاقتصادية في الإمبراطورية لزيادة الفوارق بين طبقة العامة وطبقة الأشراف فطالب العامة بمساواتهم بطبقة الأشراف، لأنه لم تكن هناك مساواة بينهم في الحقوق أمام القانون، ولهذا ظهر قانون الألواح الاثني عشر وغيره من

القوانين.

كما تم إنشاء وظيفة مراقبة السوق عن طريق حاكم السوق **Edile curule** في عام 367 ق.م، ويتجلى دوره في مراقبة الأسواق والأماكن العامة وله أيضا اختصاص قضائي فيما يتعلق بالبيع كالنظر في المنازعات بين المتعاقدين في السوق. ومن مهماته مراقبة الجمعيات والإشراف على تمويل المدينة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الغش والتدليس إذ عرف القانون الروماني تجريم التدليس والغش منذ نشأته الأولى، فقد اهتم الكتاب الرومانيون بنظم الغش في السلع الغذائية حيث شاع الغش في المحاصيل والزيوت والنبذ وغيره، حيث كان يتم إضافة ماء البحر المالح للخمور وكذلك تخفيف النبيذ لتصبح أقل نوعية. وانقسم الغش عند الرومانيون إلى مباح ومجرم، فالغش المباح هو ما كان يقع ضد الأجانب أو الأعداء فجزى الشريعة الرومانية الغش ضد هؤلاء لكون أنما لم تعترف لهم بأي حق، وأما الغش المجرم فهو استعمال الحيلة والخداع ضد شخص بقصد إيهامه بشيء لا يتطابق مع الحقيقة وقد اعتبره الرومان بأنه ينافي مبدأ حسن النية والشرف في المعاملات.

وقد عرفه الفقيه كوليوس جالوس بأنه " إتيان أمر ما مع النظار ياتيان آخر، فالغش في نظره ينطوي على مظهر خداع. وعرفه الفقيه سرذميوس سوليوس الغش بأنه " كل احتيال يرتكب من أجل خداع الغير، ويتمثل في النظار بأمر ما وإتيان آخر"⁴. وأما التدليس فقد عرفه الفقيه " لابيوس" بأنه كل خداع أو تمويه أو احتيال بقصد التعمية على إنسان لتضليله والعبث بحرية اختياره.

ويتضح مما سبق أن معنى التدليس عند الفقهاء الرومان مرادف لمعنى الغش سواء بوشرت الحيل التدليسية أثناء إبرام التصرف القانوني أم بعده أو أثناء تنفيذه وهي التفرقة التي يعرفها القانون الحديث بين التدليس والغش. والتدليس أيضا لدى الرومانيون يكون مباحا إذا استعملت فيه المهارة والكذب المألوف ولم يقصد به التضليل وإيقاع الطرف الآخر في الغلط، كما يباح إذا كان التضليل والإيقاع في الغلط موجه إلى أجنبي أو عدو.

ويجزم التدليس إذا لجأ شخص إلى طرق احتيالية غير مألوفة بين الناس الشرفاء بقصد التصليل للوصول إلى غرض غير مشروع. ويعاقب على الغش برفع دعوى الغش أو الدفع بالغش أو إعادة الشيء إلى أصله، وكذلك الوضع بالنسبة للتدليس فإنه ترفع دعوى التدليس أو الدفع بالتدليس أو إعادة الشيء إلى أصله بسبب التدليس⁵.

وحاصل القول أن القانون الروماني اهتم بحماية المستهلك من خلال النص على ضرورة تجريم كل من الغش والتدليس وتغيير القوانين بما يتوافق وحماية مصلحة المشتري كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ووضع آليات لتحقيق هذه الغاية.

3. المبحث الثاني: تطور قانون الحماية من الغش في الشريعة الإسلامية

قبل ظهور الإسلام كان العرب يعتمدون في معاملاتهم على العرف والعادة وما اكتسبوه من أخلاقهم وتقاليدهم، ومع ذلك يلمس من خلال أشعارهم وقصصهم أنهم أولو المستهلك عناية خاصة، لأن العرب كانوا يعتمدون على التجارة والبيع والشراء، إذ عمد ملك سبأ إلى وضع قانون البيوع وحدد فيه المدة التي يعد فيها البيع ناجزاً لا يمكن للتاجر حينئذ أن يتراجع فيه حماية للمستهلك، ووضع عقود البيع وشروطها لحماية المستهلك من الغرر، ووضع تشريع تحديد الأسعار لمنع التلاعب في الأسواق الذي أصدره الملك وضمنه بعقوبات أهمها مصادرة بيوت التجار وأموالهم⁶.

وبعد ظهور الإسلام الذي أحاط كافة أفراد المجتمع وفي شتى المعاملات بالعناية الملائمة لكل فئة وعلى حسب الطبيعة التي تقتضيها؛ فلقد اهتمت الشريعة الغراء بحفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، ثم حفظ المال وسمتها بالكيليات الخمس.

و حماية للمستهلك نصت الشريعة الإسلامية على مجموعة من الأحكام تنظم العلاقة ما بين الناس وتحقق الكيليات الخمس، إذ أرست قواعد في مجال المعاملات أهمها:

ترغيب الإسلام التجار في التمسك بالصدق والأمانة، والتحذير من

الكذب، فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾⁷.

وقال أيضا: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾⁸.

وقال الرسول ﷺ: «عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما زال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما زال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا».

وقال أيضا: «التاجر الصدوق مع النبين والصديقين والشهداء».

كما حرمت الشريعة الإسلامية التطفيف وشدت في ذلك بأغلظ العبارات والترهيب، حيث خصصت سورة باسم المطففين، واستهلت بذكر جزائهم: "ويل للمطففين إذا اکتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون" كرهت الشريعة الإسلامية الحلف على البيع، لأن الحلف مظنة لتغيير المتعاملين، ولأنها سبب لزوال تعظيم اسم الله تعالى من القلب، وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «الحلف منفعة للسلعة، محقة للبركة».

وأوجب الشريعة على التاجر أن يظهر جميع عيوب المنتوجات ولا يكتُم أي شيء على المستهلك، وفي هذا يروى أن جريرا لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم على الإسلام وذهب لينصرف فجذب ثوبه واشترط عليه النصح لكل مسلم فكان جرير إذا قام إلى السلعة يبيعها نص على عيوبها ثم خير وقال: إن شئت فخذ وإن شئت فاترك، فقبل إنك إن فعلت ذلك لم ينفذ لك بيع، قال إنا بايعنا رسول الله ﷺ على النصح لكل مسلم.

وحرمت الشريعة الإسلامية مجموعة من البيوع لكونها تضر بالمشتري كبيع النجش، والغرر، والشراء على الشراء⁹. وفي كل ما تقدم من واجب أو تحريم لتعلقه بفعل الغش والخداع الذي حرهما الإسلام وحذر من إتيانهما والتعامل بهما بين المسلمين، وتحريم الشريعة الإسلامية للتدليس في العقود يهدف إلى حفظ النفس وحفظ المال، ولذا منعت مطلقا الإضرار بالغير عن طريق التدليس وذلك عن طريق

تنظيم أحكام خاصة بالمعاملات التجارية تهتم بالجانب العقائدي والأخلاقي لدى الأفراد؛ فبحثت على البيع المبرور، وهو البيع الذي لا غش فيه ولا خيانة، ونهت عن بيع الغرر الذي يحتوي الجهالة ويتضمن المخاطر¹⁰، وقد ورد النهي عن التدليس في المعاملات في عدة مواضع من الكتاب والسنة نتناولها كما يلي:

نهى الله تعالى عن التطفيف في الميزان وهو مظهر من مظاهر التدليس والغش في عدة آيات قرآنية ومن بينها قوله تعالى: ﴿... أَيْبِكُمْ أَلَّا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ...﴾¹¹، وقوله أيضا ﴿وَالِى مَدِينٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ (84) وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾¹². ولقد أفرد الله في القرآن الكريم سورة تناولت النهي عن التطفيف وتوعد المطففين بالعذاب إذ افتتح تعالى جل قدره السورة بالوعيد والويل فقال: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (1) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (3) أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ (4) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ (5) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾¹³.

ومن الأحاديث التي تحرم الغش ما جاء عن أحمد بن محمد بن حنبل، حدثنا سفيان بن عيينة، عن العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ أمر برجل يبيع طعاما فسأله كيف تبيع؟ فأخبره، فأوحى إليه: أدخل يدك فيه، فإذا هو مبلول، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: ليس منا من غش".

ولأن الغش التجاري محرم ويشكل معصية وهو ليس من الحدود فقد اجتهد البعض في وضع عقوبات كالحبس والغرامة والمصادرة والإتلاف والحرمان من بعض الحقوق والمزايا، والتعزير بالعقوبات المعنوية كالإعلام والتنبيه وترك المخالطة والمجالسة والتشهير به، وكلها عقوبات مشروعة لمثل هذه المعاصي¹⁴.

وفرضت الشريعة وظيفة مراقبة السوق عن طريق نظام الحسبة، حيث يقوم المختسب بمراقبة الأسعار حتى لا يحدث تلاعب فيها وغش السلع، ويراقب أيضا المهني واخترف ويطمئن على النظافة العامة ونظافة الأدوات المستعملة.

إن المشرع الإسلامي اهتم ببيان أحكام المعاملات الدائرة بين البائع

والمشتري حيث أحاط هذا الأخير بالعناية والحماية، فحرم على البائع الكذب والتطيف في الميزان، والبيع الضارة والخلف على المبيع، كما حرم الغش والخداع والظلم عامة، وأمر بالصدق وبيان العيب، وجعل على السوق من يراقب أفعال التجار من خلال جهاز الحسبة، وهذا كله من أجل حماية مصالح المستهلك.

4. المبحث الثالث: تطور الحماية من الغش في التشريعات الحديثة:

استلهم المشرع الأوروبي ومعظم التشريعات العربية في وضع قوانينها من القانون الروماني، ومن بينها القوانين التي تعنى بحماية السياسة الاقتصادية للدولة، وكذا حماية المواطن من المعاملات التي قد تستغل حاجته الاقتصادية، ومن بينها المعاملات التي يشوبها الغش والخداع والتدليس، سنتطلع على الحماية التي قررتها القوانين الحديثة فيما يخص الرجز على جرائم الغش بالتطرق للقوانين اللاتينية، والقوانين الأنجلوساكسونية، وكذا القوانين العربية كما يلي:

1- حماية المستهلك في القانون اللاتيني

كثرت الجرائم الاقتصادية ومنها الجرائم الواقعة على المستهلك إبان القرن التاسع عشر نتيجة للأزمات التي خلفتها الحروب والثورات، وقد اهتمت مختلف التشريعات اللاتينية بالنص على حماية المستهلكين قبل ذلك بكثير، وأهم تشريعات القانون اللاتيني التي اهتمت بحماية المستهلك هي التشريع الفرنسي.

اهتم التشريع الفرنسي بتنظيم العلاقة بين البائع والمشتري منذ سنة 1305، وفي سنة 1393 صدر قانون الملك جان الثاني الذي يعاقب على الغش، وفي سنة 1439 صدر قانون ينظم المكايل والموازين، وفي سنة 1481 صدر قانون لويس الحادي عشر بشأن غش اللبن وغيره من المواد الغذائية¹⁵.

وبعد الثورة الفرنسية أصدر الملك لويس فليب سنة 1822 قانونا يحرم عرض المواد الفاسدة والتالفة للبيع. ثم قانون 1851 الذي حرم الغش وتزيف المواد الغذائية، ثم صدر قانون 1 أوت 1905 تحت تسمية الغش والتدليس في المواد الغذائية، ويتضمن فرض عقوبات على الخداع وغش السلع.

ثم أصدر أخيراً المشرع الفرنسي مدونة الاستهلاك في 2 جويلية 1993 تضمنت خمسة أجزاء¹⁶، وقد جرمت أفعال التدليس ومواجهة الغش والطرق المتنوعة للغش في بعض المنتجات، إذ تشدد المواد في القانون على عقوبة التجار لكي يحد من الغش¹⁷، ثم صدر قانون العقوبات الجديد سنة 1992 ودخل حيز التنفيذ في أول مارس من عام 1994 حوى عدة نصوص تحمي الأفراد في التعاملات أهمها تقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي¹⁸، وتجريم إساءة استغلال ضعف المستهلك وهي من الحالات التي تدخل ضمن أفعال الغش.

2- الحماية من الغش في القوانين الأنجلوسكسونية:

سنتطرق في هذا الصدد للتطور التاريخي لحماية الغش، وكيف تم إرساء قواعد الحماية في أمريكا كأهم تشريع في القانون الأنجلوساكسوني، والتي تعتبر مهد الحركة العالمية لحماية المستهلك، وكذلك لدى المشرع الإنجليزي.

صدر أول قانون لحماية المواطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1872 بشأن الخداع والغش، ثم صدر قانون في عام 1884 الذي أنشأ إدارة الرقابة الحيوانية في وزارة الزراعة للإشراف على المواصفات الصحية للحيوانات. ثم قانون 1890 الذي نظم صناعة الأغذية المعلبة ووضع المواصفات القياسية اللازمة لحماية المستهلك بهذا الشأن.

ثم أصدرت الولايات الأمريكية المتحدة قوانين تقضي على ما استفحل من غش بعض المؤسسات التي انتشرت وقامت بالصناعات الجديدة مع وجود غش وخداع، غير أن هذه التشريعات لم تكن لديها أية فعالية، فأدى ذلك إلى تدخل الدولة بإنشاء إدارات داخلية في وزارة الزراعة تقوم بالرقابة، وعمم ذلك في باقي الولايات إلى غاية عام 1906، حيث صدر أول قانون يتضمن إجراءات صحية لحماية المستهلك ومن ضمنها حالات الغش.

وفي عام 1927 أنشأت إدارة الغذاء والدواء المتولية تنفيذ التشريع، أما في 1930 قام وزير الزراعة بوضع معايير لجودة المنتجات المعلبة بعد أن كانت هذه الصناعة في حالة فوضى ضارة بالمستهلك. وفي عام 1935 أصبح لمصلحة الأغذية والأدوية سلطة مصادرة كل الأدوية المخالفة للقانون.

وفي عام 1972 صدر قانون سلامة المنتج للمستهلك الذي يوجب السحب الفوري للمنتجات الخطيرة والمغشوشة، ويمنح هذا الحق للجنة سلامة المنتجات ، ولها أيضا إلزام المنتجين والموزعين بإخطارها عن وجود المنتجات الخطرة في خلال 24 ساعة، كما تملك اللجنة تصحيح الوضع، مثل فسخ عقود شراء مثل هذه المنتجات وإعادة الثمن للمشتري¹⁹.

كما اهتم المشرع الأمريكي بحالات الغش التي تقع عند التعاقد إلكترونيا عن طريق القانون الفدرالي الأمريكي بشأن التوقيع الإلكتروني لسنة 2000²⁰. أما المشرع الإنجليزي فقد أصدر قانون مواصفات التجارة عام 1968 الذي يتضمن المواصفات الواجب مراعاتها في إنتاج السلع والخدمات فيما يتعلق بوزنها ومقاساتها وأحجامها والمكونات الداخلة في صناعتها وغيرها من المواصفات التي إذا حصل غش أو خداع فيها عد الفاعل مرتكبا لجريمة يعاقب عليها جنائيا؛ وأصدر المشرع الإنجليزي أيضا قانون سلامة المستهلك عام 1978 حيث جعل مخالفة اللوائح والقرارات التي يصدرها سكرتير الدولة جريمة يعاقب مرتكبها، وأصبحت قرارات السلطة المحلية فيما يتعلق بمستويات ومعايير السلع ملزمة، كما أصدر المشرع قانون السلامة الأغذية الصادر عام 1990²¹.

3- الحماية من الغش في التشريعات العربية

لقد حذا المشرع العربي حذو المشرع الأنجلوساكسوني واللاتيني على حد سواء فيما يتعلق بأفعال الغش وجرمها حماية وحفاظا على مصالح الأفراد المختلفة، كالحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والحق في الحصول على منتجات آمنة وغيرها من الحقوق المكفولة لهم قانونا، وذلك بإصدار القوانين التي تحمي هذه الحقوق وفق متطلبات الأفراد وحسب تطور المجتمع، فالمشرع يواكب ما استجد من معطيات اجتماعية، وسنقتصر في دراستنا على التطور التشريعي لجريمة الغش في التشريعين الجزائري والمصري.

4- تطور الحماية من الغش في الجزائر

ظلت الجزائر تطبق أحكام الشريعة الإسلامية إلى غاية خضوعها للاستعمار الفرنسي حيث أصبح قانون العقوبات الفرنسي هو القانون المعمول به، وبعد استقلال الجزائر أصدرت قوانينها التي اتضح تأثيرها الكبير بالقوانين الفرنسية²². وفي سبيل زجر وقمع الغش فإن المشرع الجزائري كغيره من المشرعين سن عدة تشريعات تهدف إلى حماية مصلحة المستهلك التعاقدية، ومصلحته الصحية وكذا سلامته.

ففي القانون المدني نص المشرع على قواعد تحمي رضاء المتعاقد من الغلط والتدليس والإكراه والاستغلال وجعل العقد قابلا للإبطال لمصلحته، كما له الحق في التعويض عما أصابه من ضرر بسبب الإخلال بالالتزامات التي يرتبها العقد، وله الحق أيضا في كل من الإعلام المقرر لمصلحة المشتري في عقد البيع، والالتزام بضمان العيوب الخفية.

كما قام المشرع الجنائي بمقتضى الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات بحماية الأفراد من خلال تجريمه للخداع والغش بمقتضى المواد 431 و433.

ثم صدر القانون رقم 05/85 المؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها حيث حمى المشرع من الغش بصفة غير مباشرة في المجال الصحي. ثم صدر القانون رقم 02/89 المؤرخ في 7 فبراير 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك وتضمنت مواده التجريم والعقاب على أفعال الغش، ثم أصدر المشرع بعده عدة مراسيم تنفيذية توضح وتكمل قواعده بأحكام تنظيمية²³، ومن أهمها المرسوم التنفيذي رقم 39/90 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش.

وفي سنة 2009 صدر القانون رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش الذي ألغى كل أحكام القانون 02/89 وبقيت نصوصه التطبيقية سارية المفعول إلى غاية صدور نصوص أخرى تلغيها أو تعدلها، وتضمنت مواده أيضا التجريم على الغش وتحديد المادة 70 وتحيل فيما يتعلق بالعقاب على المادة 431 عقوبات.

5- تطور الحماية من الغش في مصر

اهتم المشرع المصري بحماية الأفراد من أفعال الغش منذ القدم ففي سنة 1883 تضمن قانون العقوبات على مادة تعاقب على الغش وكذا قانون 1904 وقانون 1937²⁴، الذي ضم المادة 266 التي تعاقب عن الغش، والمادة 347 التي تعاقب على الغش في المواد الذهبية والفضية، ثم أصدر القانون رقم 57 لسنة 1939 الخاص بالعلامات التجارية، وحل القانون رقم 48 لسنة 1941 بشأن قمع التدليس والغش²⁵ محل قانون 1937، والذي توسع في التجريم حيث عاقب على الشروع في الخداع وفي الغش؛ إلى غاية صدور القانون رقم 281 لسنة 1994²⁶ بتعديل بعض أحكام القانون رقم 48 لسنة 1941، وتشديد العقوبات على الغش والتدليس، وذلك لتفشي الغش والتدليس في المجتمع بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي وحرية المعاملات التجارية والصناعة.

كما أصدر المشرع عدة قوانين أخرى مكملية، منها القانون رقم 10 لسنة 1966 بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها، وعدل بمقتضى القانونين رقم 30 لسنة 1976 و106 لسنة 1980 الذي جرم الأغذية غير المطابقة للمواصفات أو غير صالحة للاستعمال الآدمي، بسبب غشها أو فسادها أو لأنها ضارة بالصحة أو لكون أماكن تداولها لا تستوفي شروط الصحة... الخ.

وصدر أيضا القانون رقم 68 لسنة 1976 بشأن الرقابة على المعادن الثمينة والمعدل بالقانون رقم 3 لسنة 1994 بشأن مطابقة محتوى المشغولات المعدنية الثمينة للنسب المقررة لها قانونا، وصدر القانون رقم 1 لسنة 1994 في شأن الوزن والقياس والكيل.

وآخر قانون صدر هو القانون رقم 67 لسنة 2006 المتعلق بحماية المستهلك المصري، ويهدف إلى تحديد القواعد العامة التي ترعى حماية المستهلك وتصور حقوقه الأساسية، وتأمين شفافية المعاملات الاقتصادية التي يكون المستهلك طرفا فيها، وتحمي من الغش والإعلان الخادع، وتضمن سلامة المنتجات والخدمات وجودتها، كما حرص القانون على تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك وجعلها ممثلة بصورة موسعة في مجلس إدارة جهاز حماية المستهلك²⁷.

5. خاتمة:

إن التطور التاريخي يكشف عن الاتصال بين ماضي النظم القانونية وحاضرها لينير الطريق لدارسي القانون وواضعي السياسة التشريعية، ولقد اتضح من تتبع التاريخي للنظم القانونية المدروسة أعلاه فيما يخص الحماية من الغش أن الأفراد ومنذ القدم حظوا بالحماية التشريعية سواء كانت حماية مدنية أو جنائية في جميع النظم القانونية.

وعلى أثر التشريعات القديمة حاولت التشريعات الحديثة أن تستلهم أهم الأحكام التي عاجلت الحماية القانونية والجنائية للحماية من الغش وطورتها فعدلت وألغت منها ما يواكب العصر وما تتطلبه حاجة الأفراد على حسب كل مجتمع، وهذا ما يتضح من خلال الفرق الموجود بين التشريعات الغربية والتشريعات العربية التي تسعى إلى تحقيق ما توصلت إليه تلك التشريعات، وبالرغم من اجتهاد المشرع العربي في وضع عدة نصوص حماية غير أن تطبيقها يبقى منوط بالأفراد أنفسهم.

6. الهوامش

- (1) شحاته اسماعيل سالم، النظرية العامة لتجريم الغش، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق بجامعة القاهرة، مصر، 2002، ص 23 وما بعدها.
- (2) د. مصطفى كامل كيرة، التطور التاريخي للجرائم الاقتصادية، مجلة القضاة، العدد السابع، يونيو، 1972، ص 28.
- (3) شحاته اسماعيل سالم، المرجع السابق، ص 21 وما بعدها.
- (4) شحاته اسماعيل سالم، المرجع السابق، ص 25.
- (5) نفس المرجع، ص 31.
- (6) جواد علي، الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ص 614، (نقلا عن نجاح ميدني، آليات حماية المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2008، ص 23).
- (7) الآية 119 من سورة التوبة.
- (8) الآية 69 من سورة النساء.
- (9) للتفصيل أكثر انظر د. رمضان علي السيد الشرنباصي، حماية المستهلك في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، 2004، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 154-179.

- (10) سوسن سعيد شندي، جرائم الغش التجاري، 2010، دار النهضة العربية، مصر، ص28.
- (11) الآية 59 من سورة يوسف.
- (12) الآيتين 84 و 85 من سورة هود.
- (13) الآية من 1 إلى 6 من سورة المطففين.
- (14) لمزيد من التفصيل انظر د. رمضان الشرنباوي، مرجع سابق، ص 98-103.
- (15) د.مرفت عبد المنعم صادق، الحماية الجنائية للمستهلك، 1999، بدون دار النشر، القاهرة، ص16.
- (16) M. Kahloula et G Mekamcha, la protection du consommateur en droit algérien, IDARA revue de L'ENA, volume 5, N° 2, 1995, p89.
- (17) د. شحاته اسماعيل سالم، المرجع السابق، ص 40.
- (18) (18) د.نصيف محمد حسين، النظرية العامة في الحماية الجنائية للمستهلك، رسالة دكتوراه في علوم الشرطة أكاديمية الشرطة 1997 مصر، ص21.
- (19) د. عمرو درويش سيد العربي، الحماية الجنائية للمستهلك من غش الأغذية، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2004، ص 33.
- (20) أنظر د، خالد ممدوح إبراهيم، أمن المستهلك الإلكتروني، 2008، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 43.
- (21) د. نصيف محمد حسين، مرجع سابق، ص14، 16.
- (22) د. ابراهيم الشباسي، الوجيز في شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، 1981، دار الكتاب اللبناني، لبنان، ص 11.
- (23) بختة موالك، الحماية الجنائية للمستهلك في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ج 37، رقم 02، 1999، ص 27 وما بعدها.
- (24) صدر قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 ونشر في الوقائع المصرية العدد 71 في 05 أوت 1937 وعُدل هذا القانون مرات عديدة كان آخرها القانون رقم 71 لسنة 2009.
- (25) منذ سنة 1929 لاحظت محكمة النقض المصرية قصور نصوص مكافحة التدليس والغش، وقد اقترحت عمل تشريع جديد في هذا الشأن وقد تأخر هذا التشريع إلى سنة 1941 مقروا في مذكرته الإيضاحية أن "من الحقائق الواقعة انتشار الغش فيما تتبايع الناس انتشارا يكاد يتناول جميع ما يحتاجون إليه في مأكلهم أو مشربهم أو ملبسهم أو تطبيهم أو ما يرغبون فيه من أسباب التكمّل..." للمزيد انظر: د. رؤوف

عبيد، شرح قانون العقوبات التكميلي، الطبعة الرابعة، 1968، مطبعة النهضة مصر، ص211...

(26) انظر: د. مرفت عبد المنعم صادق، مرجع سابق، ص 21.

(27) د. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 47.